

لا يصح الصلاة في الدخيرة لو شك في ذوات الأربع
التحليل الأولى والثانية أو الثالثة بعد كل ركعة وفي
قنات وفي الفضل إذا دار بين الثانية والثالثة لا يصح وهو
الصحيح لا في المغرب والمغربان بدء بالشورة أي قبل الفجر
في الأولى فعليه التسوية لا ترك الواجب وهو قراءة الفاتحة
وإن قرأ حرفاً كذا في الثانية وسجد وهو سجدة فان
بعد السلام ويستشهد ويستلم ويأتي بالصلوة على النبي صلى
الله عليه وسلم في المعدتين والادعية في فعله المشهور
وقال بعضهم يأتي بالادعية بينهما **وقال** في ذلة القاري لكل
فيه إن لم يكن مثله في القرآن والمعنى بعيد متغير بغير
فاحشاً نقصد صلوة كما إذا صلى أو قرأ هذا العبار مكان
الغراب وكذلك إذا لم يكن مثله في القرآن ولا معقوله كما
إذا قرأ يوم تبلى السمران وإن كان مثله في القرآن والمعنى
بعيد ولم يكن متغيراً فاحشاً نقصد وهو لا حوط **وقال**
بعض مشايخنا لا نقصد العموم البلوي ولا نقاس مسائل ذلة

القاري

القاري بعضها على بعض لا يعلم كما قيل في اللغة إذا بدت حرفاً مكان
حرفه الأصل فيه إن كان بينهما ذرية الحجج أو ما ناس من الحجج وأحد
لا نقصد كما إذا قرأه فلا تكفر بها في مكان الغاب فاعلم إذا قرأه مكان
الذليل الطاء أو على القلب لا نقصد صلوة وعليه أكثر الأئمة **وقال**
عن محمد بن سلمة رحمه الله لا نقصد لأن العجم لا يقرؤون وكان
القاضي الشهيد الحسن رحمه الله يقول لأحسن فيه إن يقول إن جرى
على لسانه ولم يكن مخبراً وفي دعوى أنه أدى صلاة على وجهها
لا نقصد وكذلك بروى عن محمد بن معاوية الأعمش أنهما عيلا
الراحمي رحمه الله عنهما وذكر في الذخيرة إذا لم يكن بين الحزبين اتحاد
الحجج ولا قرينة إلا أنه يلقى عمارة نحو أن يأتي بالذمة مكان
الصلاة أو يأتي بالذمة المحض مكان الدال أو الظاء مكان الصاد لا نقصد
عند بعض المشايخ وفي قطع الكلمة فإن قال الحزم دونه إن الشيخ
الإمام شمس الأئمة يعنى بالظاء وعمامة المشايخ قالوا لا نقصد العموم
البلوي **وقال** التوبة خلا بوجوبها الصلوة أيضاً العموم البلوي عند
عمامة علماء زمانهم وعند بعض المشايخ من نحو أن يقول لا إله ووجه

Copyrighted material